الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول في الجزائر وأهم الإجراءات المرافقة له.

د. علي فلاق – د. رشيد سالمي – أ. محمد هاني

جامعة المدية

ملخص: *تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة مالية توسعية، هدفت إلى تسجيل معدل نمو في الناتج المحلي الخام في حدود 5% سنويا، وقد اعتمدت في ذلك على برامج تنموية خماسية، ممولة من الطفرة المسجلة في أسعار النفط إبتداءا من سنة 2000، إلا أن برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009، كان أهم هاته البرامج، بالنظر للإستراتيجية المالية في جانبها النظري لسياسة الانعاش الاقتصادي، والتي ارتكزت على محاربة الفقر من خلال زيادة الحماية الاجتماعية والنفقات التحويلية، والتحكم في الأجور، ناهيك عن العديد من الاجراءات المرافقة لهاته الاستراتيجية والتي تصب في تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج.*

Abstract: *The economic recovery policy expansionary fiscal policy, aimed to record a growth rate in gross domestic product in the range of 5% per annum, has been adopted on the development programs pentagonal, funded by the boom recorded in oil prices from the year 2000, the economic growth support program for the period 2005-2009, the most important of these circumstances programs, given the financial strategy in part, the theoretical to the policy of economic recovery, which was based on the fight against poverty by increasing social protection and expenses of manufacturing, and control of wages, not to mention many of the measures accompanying the strategy for these circumstances and that are in achieving goals the ruler of the program.*

مقدمة:

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والشطر الأول من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى المخصصات المالية المعتبرة التي تضمنتها الموازنات العامة خلال سنوات تطبيق هذه البرامج، تعمق لدى القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر، اقتناع تام بضرورة المواصلة في استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، تكون تتويجا لما يمكن تسميته جس النبض، والذي دام خلال السنوات الأربع السابقة، ومن هنا جاء إعلان السيد الرئيس، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، التي عرفها الاقتصاد الجزائري واستدامتها عند هذه المستويات، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو برنامج دعم النمو، والذي يعتمد بالأساس على نفس الأدوات المستخدمة من طرف البرامج السابقة، وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري مع بعض الخصوصيات، وكذا تجنب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج، فضلا عن كونه برنامج متوسط الأجل حيث يمتد للفترة 2005-2009 ،مما من شأنه إعطاء المزيد من الاستقرار للاقتصاد الجزائري.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية على النحو الآتي:

ما هي الإستراتجية المالية التي قام عليها برنامج دعم النمو الأول للفترة 2005 – 2009؟

أهمية الدراسة:

إن أهم رهان واجهه القائمون على تسطير سياسة الإنعاش الاقتصادي، هو ضرورة أن تراعي هذه الأخيرة مميزات وطبيعة الاقتصاد الجزائري، وهي بذلك لابد أن تعتمد على آليات تضمن لها تحديد أهداف واضحة، والقدرة على التأقلم مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفعهم إلى إطلاق البرامج التنموية الخماسية

لدعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الأول والثاني وتكمن أهمية البحث في دراسة الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول 2005-2009 وكذا الإجراءات الفنية والتشريعية المرافقة لها، وذلك باعتبار أن الحكومات المتعاقبة في الجزائر تواصل نهج المخططات الخماسية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز النقاط التالية:

ما هي الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول 2005-2009.

محاولة توضيح اتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي في الجزائر .

محاولة فهم تأثير برنامج دعم النمو الأول على النمو الاقتصادي.

فترة الدراسة: يمتد الإطار الزمني للدراسة من بداية تطبيق المخطط الخماسي إلى غاية نهاية كما هو مسطر قانونا له وهذه الفترة تمتد من 2005-2009.

المنهج المتبع : بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

1. المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع.

2. لمنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

الدراسات السابقة:

❖ **بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية –دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ،2004 – المطبق بالجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف 2005.** وقد تناولت الدراسة الموازنة العامة وتطورها في الجزائر لفترة تطبيق برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، إذ تطرق لجوانب تطور الإيرادات والنفقات لهاته الفترة، كما تناولت الدراسة تطور النمو الإقتصادي لفترة الدراسة.

❖ **علام عثمان – واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014. – مداخلة في الملتقى العربي الأول "العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي – 25–28 يناير 2015 بجمهورية مصر العربية**، وقد تناولت الدراسة واقع المناخ الاستثماري، وأهم الإجراءات المتخذة مطلع الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر على حزمة من السياسات المتعددة الجوانب ضمن إطار ما يسمي ببرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث هدفت هذه البرامج إلي تعزيز التنمية البشرية وتدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصادي الوطني وجعله أكثر تنافسية.

❖ **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو – مقالة منشورة في مجلة الباحث – عدد2012/10** يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على النمو باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة من 2001 إلى 2009 ، التي تشمل تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الإطار النظري للدراسة:

تعرف برامج التنمية بأنها :« عبارة عن مجموعة من الأهداف، تسعى الدولة لتحقيقيها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود، إلى حالة النمو المستدام، الذي يشمل جميع القطاعات، والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية » **[بوفليح نبيل–2005– ص14]**.

وهي بذلك تتكون من ثلاثة عناصر هي:

– الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.

– الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.

– المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

وقد اعتمدت الجزائر على برامج خماسية لدعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، من بينها برنامج دعم النمو الأول للفترة 2005 – 2009، أعتمد على إستراتيجية معينة ومختلفة عن كامل البرامج السابقة.

أولا: الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول«2005–2009».

تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير.

وإن جئنا لأكثر تفصيل في الجانب الفكري والنظري، نجد أن البرنامج لا يخرج عن كونه أداة من أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تتبنى الفكر الكنـــزي للنمو، المعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وبذلك يعتبر برنامج دعم النمو تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد بينهما أي اختلاف من حيث الجوهر الفكري، وإنما هناك بعض الاختلافات من حيث التنفيذ، لأنه من البديهي أن يتم تدارك بعض الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا، ومن أهم نقاط الاختلاف بينهما من حيث الإجراءات نجد:

– يمثل برنامج دعم النمو كل نفقات التجهيز التي يتم تسطيرها ضمن الميزانية، ما عدى تلك النفقات التكميلية والتي يتم تسطيرها في إطار برامج تنموية معينة أخرى، كبرنامج الهضاب العليا

وبرنامج الجنوب، أما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فكان عبارة عن نفقات تجهيزية مكملة للنفقات التي يتم تسطيرها ضمن الموازنة العامة.

– لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3.800 مليار دينار، أي ما يعادل 50 مليار بسعر صرف 76 دينار / للدولار، بينما لم تتجاوز المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، أي أن مخصصات دعم النمو تفوق مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـــ:7 مرات **[محمد سعودي– 2006–ص194]**.

– إن المشاريع المسجلة ضمن برنامج دعم النمو ليست مسبقة التحديد للمناطق التي تنفذ بها، وإنما هي محددة بصفة كمية وفقا للاحتياجات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية والمخطط الوطني للتنمية، وهذا عكس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ بها.

– هذا من حيث أوجه الاختلاف، أما من حيث أوجه التقارب بينهما، فنجد أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو والمتمثل في العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ما هو إلا تكملة لما تم البدء به من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي كان من أهم نتائجه تسجيل معدلات نمو مقبولة جدا مع نهاية سنة 2004.

كما اعتمدت الإستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري، على عدة عوامل لا بد من أخذها بعين الاعتبار هي**[محمد سعودي– 2006–ص194]**:

أ- **ضرورة التحكم في سياسة الأجور:**تَعرف سياسة الأجور في الجزائر ثباتا منذ منتصف سنوات التسعينات، غير أن البحبوحة المالية التي تعرفها الخزينة العمومية شكلت دافعا قويا لدى عمال القطاع العام إلى المطالبة برفع الأجور، وهو ما تم فعلا من خلال رفع سقف الحد الأدنى للأجور سنة 2004 من 8.000 دج إلى 10.000دج، وقد ترتب عن هذه العملية زيادة ب: 39,1 مليار دينار في نفقات التسيير للدولة مقسمة كما يلي [زرنوح ياسمينة -2006 – ص98]:

- 11,2 مليار دينار زيادة في منح المجاهدين.
- 23,2 مليار دينار زيادة في منه مختلفة ومعاشات المتقاعدين.
- 1,8 مليار دينار زيادة في قيمة الضمان الاجتماعي.
- 2,9 مليار دينار زيادة في قيمة أجور عمال الوظيف العمومي.

إن هذا الإسقاط البسيط يوضح لنا مدى الأهمية التي تكتسيها ضرورة التحكم في الكتلة الأجرية التي تمثل 50 % من نفقات التسيير وهذا بمراعاة عدة معايير منها:

- ضرورة مساهمة العمال في الرفع من قدراتهم الخدماتية، سواء في القطاع الإداري أو في قطاع الخدمات العامة، مما يسرع من وتيرة تحقيق أهداف الإصلاح لهذه القطاعات.
- ضرورة أن يكون هناك توازن بين معدل زيادة الأجور ومعدل نمو الثروة الوطنية، مما لا يتيح مجالا لبروز ضغوط تضخمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

ب- **التوسع في نفقات التجهيز:** تعتبر نفقات التجهيز المحور الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ومن خلالها برنامج دعم النمو، وهذا يجعل منها أهم عامل لا بد من أن يوضع بعين الاعتبار ،حيث يرى القائمون على البرنامج ضرورة أن لا يتزل المعدل المتوسط لنفقات التجهيز من مجموع الناتج المحلي الخام عن نسبة 12,7 % طيلة الفترة 2005-2009 ،حيث من شأن هذا المقدار من النفقات التجهيزية أن يساهم في خلق طلب فعال، يكون دعامة رئيسية لتحفيز الاستثمار، ومن ثم الحصول على معدلات نمو مقبولة، مصحوبة بأكبر استغلال للموارد المعطلة**[مجلة الجيش الوطني الشعبي – 2010]**.

ت- **تحكم أكبر في المديونية العمومية:** لقد امتصت المديونية العمومية 7,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 -2004 ،وأكثر من ربع إيرادات الموازنات العامة لهذه السنوات،وهو ما يظهر الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لضرورة الإبقاء على حجم المديونية العمومية عند الحدود المناسبة والمتعارف عليها دوليا،وهي الآن أكثر إصرارا على الالتزام بالسياسة المعمول بها سابقا، والمتمثلة في تخفيضات سنوية لقيمة المديونية العمومية، تسدد كلية من احتياطات صندوق ضبط الموارد باعتبارها أحد أهم مهامه **[الطيب لوح – 2010–ص03]**.

ث- **تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة:** والمقصود منها العمل على تحقيق توازن بين النشاطات الاجتماعية للدولة والنشاطات الاقتصادية لها، حيث من المعروف أن الجزائر ولعشريات طويلة اتبعت المنهج الاشتراكي، واعتمدت على مبدأ التصنيع، باكتساب قطاع عام اقتصادي ضخمن وقد أثر هذا الأمر على مبدأ التوازن

بين النشطات الاقتصادية للدولة، نظرا للتكاليف الباهظة التي كانت تتحملها خزينة الدولة لتلبية حاجيات القطاع الصناعي، مما ساهم في التقليل من حجم التدخل الاجتماعي للدولة لكن ومع الإتباع النظام الرأسمالي مع بداية التسعينات من القرن الماضي، أخد هذا التدخل في الاقتصاد يقل يوم بعد يوم من طرف الدولة، وها هي اليوم الحكومة تعلنها صراحة بأنه لا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا بما هو ضروري منها في مجال تحسين مناخ الاستثمار والرقابة على النشاط الاقتصادي في مقابل تعزيز الدور الاجتماعي للدولة، من أجل التكفل بالمشاكل الاجتماعية التي ستبرز نتيجة هذا النظام الاقتصادي الجديد، وهي بذلك ستعمل على التقليل من آثار الفجوة الاجتماعية التي ستحدث بين طبقات المجتمع.

ج- **أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي:**إن الجزائر اليوم وفي ظل طموحاتها للرفع من معدلات نمو اقتصادها، أكثر تعويلا على القطاع الخاص منه على القطاع العمومي، رغم امتلاكها قطاعا عموميا اقتصاديا معتبرا، ومن أجل تجسيد هذا الطموح على أرض الواقع فإنها مصرة على توفير مناخ استثماري جد ملائم لتوسيع القطاع الخاص، ومن هنا فإنها ستعمل على توفير فرص تمويلية متكافئة لكلا القطاعين دون أدنى تمييز بينهما، وذلك بخضوع كليهما لنفس الآليات والمقاييس، ومتحصلان على امتيازات هامة في مجال الحصول على موارد تمويلية»**[بوفليح نبيل –2005– ص14]**.

ح- **تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات:**نظرا للعشوائية الكبيرة التي عرفتها الإعفاءات الجبائية المقدمة لتحفيز الاستثمار المصغر منه، أو الذي يُنَفَذ في المناطق النائية والمعزولة، فإن الحكومة ترى ضرورة التقليل من الاعتماد على هذه السياسة، وذلك لظهور بوادر تشوهات تصيب توزيع الاستثمار على مختلف مناطق الوطن، نتيجة الرغبة الكبيرة للمستثمرين في الاستفادة من هذه الإعفاءات، كما تحولت هذه الأخيرة في أحيان أخرى، إلى مجال للتهرب الضريبي، من طرف بعض المتعاملين، ناهيك عما تفقده الخزينة العمومية من إيرادات جبائية.

وبصفة عامة يمكن أن نلخص أهم الركائز النظرية للإستراتيجية المالية للبرنامج في:

- إعطاء الحماية الاجتماعية أهمية قصوى، وذلك بالرفع من حجمها على المدى الطويل.
- الوصول إلى التسعيرة الحقيقية للخدمات العمومية مثل المياه، والكهرباء، والمنتجات البترولية وذلك لإرساء قواعد تنمية مستديمة والمحافظة على هذه الموارد النادرة.

هذا من الجانب النظري للإستراتيجية المالية، أما إذا جئنا إلى المعطيات والمؤشرات التي مثلت أساسا للتنبؤات التي بنيت عليها هذه الإستراتيجية فنجد مايلي:

- التنبؤ ببقاء أسعار البترول مرتفعة، وبالتالي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية للدولة، متزامن مع تحسن ملحوظ في إيرادات الجباية العادية، بفضل انتعاش الاقتصاد، مما يبشر على العموم بارتفاع للإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ البرنامج .
- القدرة على تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، نتيجة التوسع في النفقات، خاصة التجهيزية منها التي يشملها البرنامج، وتأتي هذه القدرة على التغطية من تبني سعر مرجعي 19 دولار للبرميل الواحد في جميع الموازنات العامة لسنوات البرنامج، رغم التنبؤ ببقاء أسعار البترول متجاوزة مبلغ 30 دولار للبرميل على المدى المتوسط، وهو ما يعني ضخ احتياطات مالية معتبرة في صندوق ضبط الموارد، مما يؤهله إلى القدرة على تغطية أي عجز يحدث**[مصالح الوزير الأول – 2011– ص10]**.

رفع معدلات النمو إلى حدود مقبولة واستدامتها عند هذه الحدود حيث من المفروض أن لا تزل معدلات النمو خلال مدة تطبيق البرنامج عن معدل 4,6 % ،وهو ما يعني أن معدلات النمو قد عرفت منذ سنة 2001 «أي منذ البدء في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي» معدلات تتجاوز نسبة 4% ، وأهم ما يمكن الاستدلال به من هذا الأمر، هو قدرة ونجاعة سياسة الإنعاش الاقتصادي في المحافظة على معدلات النمو في مستويات جد مقبولة، خلال فترة 10 سنوات كاملة مما من

شانه أن يساهم في استدامتها عند هذه الحدود، والجدول الآتي يوضح لنا معدلات النمو المراد تحقيقها خلال مدة تطبيق البرنامج .

الجدول رقم (01):يوضح معدلات النمو المستهدفة خلال الفترة (2005-2009)

السـنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % PIB	5,2	5,5	8,5	4,6	5,0
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات % PIBHH	8,4	8,4	5,2	4,9	5,5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والزراعة%	9,4	9,4	4,8	8 ,4	5,5

المصدر : **[محمد سعودي-2006-ص198]**.

جدول رقم (02):يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة 2003-2009.

السـنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB %	6,8	5,1	5,2	5,5	5,8	4,6	5,0
النفقات الداخلية الخام %	4,9	6,1	4,3	4,1	5,0	4,5	5,0
الاستهلاك العائلي %	3,9	2,5	2,9	3,2	3,4	3,7	3,5
الاستثمار%	6,5	7,0	6,4	6,2	6,0	5,8	6,0

المصدر : **[محمد سعودي-2006-ص199]**

جدول رقم (03):يوضح نسبة القروض الممنوحة ضمن برنامج دعم النمو (2005-2009) على حجم النتاج المحلي الإجمالي

السـنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
حجم القروض الممنوحة مليار دج	750	754	761	766	769	3800
حجم الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	5200	5570	5990	6363	6785	29908
نسبة القروض المنوحة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي%	42 ,1	13,54	12,7	12,04	33 1	12,7

المصدر : **[محمد سعودي–2006–ص199]**

ثانيا:أهم الإجراءات الفنية المرافقة لتطبيق لبرنامج دعم النمو الأول 2005–2009

لقد تضمن الملف المتعلق ببرنامج دعم النمو (2005–2009) ،مختلف الجوانب المحيطة بالبرنامج ومنها مجموعة من الإجراءات المرافقة لتطبيقه، والتي نستشف منها أن مواصلة الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تمثل هدفا لا رجعة عنه للحكومة، منذ نهاية مرحلة التعديل الهيكلي سنة 1998، وقد ظهر هذا جليا كونها مثلت لب السياسات المرافقة لتطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهاهي اليوم تلعب نفس الدور على اثر تطبيق برنامج دعم النمو، إذ ورغم طول المدة التي خصصت لتطبيق هذه الإصلاحات، إلا أن هذا دليل على عزم الحكومة تحدي العراقيل البيروقراطية التي تسيطر على القطاعات المعنية بالإصلاح، ودفع هذه الأخيرة قدما نحو مرونتها مع اقتصاد السوق، مما يؤدي إلى جعل مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر جاذبية، بفضل وجود طلب فعال، حتى وإن كان معظمه حكوميا وكذا توفير جهاز إداري ونظام مصرفي مرن وخال من العراقيل البيروقراطية.

يقصد بالإجراءات الفنية، كل إجراء مرتبط مباشرة بطرق وآليات ضمان تنفيذ ما تم برمجته من إستراتيجية مالية ومخصصات إنفاقيه وأهمها ما يلي:

أ- **العمل على تطوير الموارد المالية للموازنة:**ويتم هذا من خلال تفعيل الإجراءات التي من شأنها الرفع من إيرادات الموازنة وهي**[جمال يرقي– 2011– ص195]**:

محاربة الغش والتهرب الضريبي.

تخفيض النفقات الجبائية عن طريق إجراءات تعديلات في قانون الاستثمار وكذا معدلات الاشتراكات.

إلغاء الدولة تغطيتها لبعض الرسوم والحقوق التي من المفروض أنها واجبة الدفع على المتعاملين الاقتصاديين وهذا تجنبا للمنافسة غير المشروعة.

ب- **تخفيض بعض النفقات:**وذلك بمراجعة بعض أسعار السلع والخدمات العمومية كالماء، ومنتجات الطاقة وأسعار الكراء.

ت- **مراجعة آليات التمويل الخارجي للعجز الموازني:**وذلك من خلال الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية، بدل اللجوء إلى التمويل الخارجي للمشاريع المبرمجة ضمن خطة التوسع في الإنفاق الحكومي وأكثر تحكما في استدانة القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، من مصادر التمويل من خارج الوطن، وهذا بهدف تخفيض أعباء سداد هذه الديون وكذا خدمتها على الموازنة العامة في المدى المتوسط والطويل.

ث- **تفعيل ديناميكية سياسة الإقراض الموجهة للتنمية:**إن عملية الإسراع في تقديم القروض وتخفيف إجراءاتها بالنسبة للشباب العاطل عن العمل، وكذا المستثمرين صغارا كانوا أم كبارا، تعتبر أحد أهم العوامل التي تعول عليها الحكومة في دفع عملية التنمية الاقتصادية، بالموازاة مع الإنفاق الحكومي، ولهذا فإن الحكومة ستعمل على إجراء إصلاحات معمقة على النظام المصرفي وكذا إدخال الشركاء الخواص في رأسمال البنوك العمومية وهذا كله من اجل إعطاء ديناميكية اكبر لعمليات الإقراض المصرفي.

ثالثا:أهم الإجراءات التشريعية المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو الأول 2009-2005:

تعتزم الحكومة إجراء تعديلات تشريعية عديدة من اجل تجسيد أهم الجوانب الضرورية لتحقيق أهداف برنامج دعم النمو، ولعل سلسة التعديلات التي عرفتها سنة 2005 تعتبر ومؤشرا قويا على هذا الأمر و فيما يلي سنلخص أهم التعديلات

التشريعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2005 **[رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المشاركين في الملتقى – 2011]**:

- تخفيض النفقات الجبائية وشبه الجبائية:في هذا الإطار تم تحويل أعباء المنح العائلية (خارج القطاع العمومي) من عاتق الحكومة إلى عاتق المتعاملين الاقتصاديين بنسبة 50% **[جمال يرقي – 2008– ص2001]**.
- تسديد بعض الأعباء الاجتماعية السابقة:حيث تقرر دفع المستحقات المالية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والمتعلقة بالسنوات الممتدة خلال الفترة 2000 – 2003.
- تخفيض بعض الأعباء الجبائية المفروضة على المؤسسات:أقر قانون المالية لسنة 2005 بعض التعديلات في الأعباء شبه الجبائية المفروضة على المؤسسات وهي:
- تخفيض الدفع الجزافي من 2 % إلى 1 % ليلغى كلية سنة 2006.
- تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية بنقطة واحدة فبعد أن كانت 12,5 %سنة 2004 أصبحت 11,5 %سنة 2005.
- الأمن المالي للبلاد:ونقصد بالأمن المالي للبلاد هنا، ضرورة ضمان مصادر تمويل محلية دائمة، تجعل من عمليات الاقتراض الأجنبي الاستثناء لا الأصل، كما يجب توفير آليات ضمان تسديد القروض الأجنبية، مما يجنبنا العجز عن سدادها، ومن ثم الوقوع في فخ المديونية، وهنا جاء الاقتراح بإنشاء صندوق لضمان تسديد القروض الخارجية، ولا يزال العمل مستمرا لتحديد مصادر تمويل هذا الصندوق.
- إجراء تعديلات على الجباية المفروضة على الودائع لأجل:حيث تم اتخاذ إجراءين هما:
- تخفيض الرسوم المتعلقة بالدخل الناجم عن الفوائد المحصلة من الودائع لأجل، والتي تتراوح بين 50.000دج و 200.000 دج بنسبة 1 %.
- الرفع بنسبة 40 % إلى 50 % في قيمة الرسوم المفروضة على الودائع غير مبررة المصدر وهذا لمحاربة السوق الموازية وبعض الأعمال المشبوهة.

- تطوير سوق العقار والسكن:من أجل تحفيز سوق العقار والسكن تم اتخاذ إجراءين هامين هما:
  - ✓ تخفيض ما بين 10 % إلى 15 % في قيمة الرسوم المتعلقة ببيع السكنات.
  - ✓ تخفيض ما بين 7 % إلى 10 % في قيمة الرسوم المتعلقة بكراء السكنات.
- إضفاء الشفافية على الإجراءات المتعلقة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي:في هذا الصدد تضمن قانون المالية لسنة 2005 عدة إجراءات منها **[الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء – 2008]**:
  - ✓ ضرورة وجود آليات معينة تحتويها العقود المبرمة لدى الموثقين.
  - ✓ تجريم كل من يتلاعب بالوثائق المتعلقة بتحديد الرسم على القيمة المضافة.
  - ✓ وضع إجراءات تنفيذية لتجنب الغش في التصريحات الخاصة بالمداخيل والأجور.
  - ✓ تحسين آليات تحديد الضريبة على الدخل بالنسبة لأعمال تجارية معينة منها قاعات الحفلات والسيرك.
  - ✓ إنشاء وحدة خاصة بتحصيل الضرائب المرتبطة بأعمال الشركات الكبرى.
  - ✓ تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة: وهذا من خلال تأسيس صندوق دعم الاستثمارات المتعلقة بالشغل (FSIE) ،والذي يعول عليه كثيرا في إعطاء دفعة قوية للمستثمرين الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- احترام الاتفاقيات الخارجية:وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية لسنة 2005 بعض الإجراءات التي من شأنها احترام الاتفاقيات الخارجية وهي:
  - ✓ إعادة الترخيص باستيراد الخمور، وذلك وفقا للمادة 46 من قانون المالية لسنة 2005 ،بعد أن تم منع استيرادها سنة 2004 وهو ما اعتبر أمرا متعارضا مع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.
  - ✓ فتح المجال للمنافسة في بعض المهن الحرة، وذلك بتخفيض إجراءات تقديم الاعتماد بها وهذه المهن:التدقيق المحاسبي، محافظي الحسابات، المحاسبون المعتمدون.

وفي نهاية سردنا لهذه الإجراءات المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو، لا بد لنا أن ننوه إلى المرونة الكبيرة التي تسود هذا الجانب، وبما أن البرنامج يعتمد على فترة متوسطة الأجل ،فقد تُرك المجال مفتوحا لإدخال إجراءات من شأنها توفير أفضل مناخ لتحقيق أهداف البرنامج، ويتضمنها في الغالب مشروع قانون المالية لأي سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.

رابعا –الآثار التنموية لبرنامج دعم النمو الأول من خلال بعض القطاعات المحركة للنمو:

تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية .وقد سجل في هذا السياق تراجع ملحوظ للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحو الاستقرار في مستوى أقل من 1 مليار دينار .بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات ،ناهيك عن النتائج المسجلة في مختلف القطاعات التي تشكل قاطرة النمو الاقتصادي والتي كانت كما يلي :

1–السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية المستدامة[الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – 2008]:

مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أطلق الاقتصاد الوطني منذ عام 2000عملية إنعاش .وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وبتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي. وقد تطورت المؤشرات المالية الكلية الأساسية على النحو الآتي:

- بلغ النمو الاقتصادي 3 ٪ بشكل عام و6 ، 3٪ خارج قطاع المحروقات، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 9.8 ٪ الخدمات 6.8 ٪
- تراجع في نسبة البطالة بقيمة 3.5 نقطة مقارنة بعام 2005 0.5 نقطة بالنسبة لـــــ 2006 .

- تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق تعديل الإيرادات.
- التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة في الاقتصاد.
- انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دج (800مليون دينار).
- تسجيل تزايد مطرد في قرو ض الاقتصاد تم توجيهه أساسا نحو القطاع الخاص.
- تسجيل تحسن في الوضعية الخارجية والتي تعززت بشكل كبير من خلال زيادة عائدات تصدير المحروقات .على الرغم من ارتفاع الواردات بالدولار بأكثر من30٪.

حالة رصيد الحساب الجاري:

بلغ صافي احتياط الصرف أزيد من 140 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 40 شهرا تقريبا من استيراد السلع والخدمات.

تجدر الإشارة إلى أنه موازاة مع هذا التحسن في التوازنات الخارجية استمر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي خاصة مقابل الأورو الأمر الذي أدى، إلى جانب ارتفاع أ سعار الواردات، إلى إضعاف القدرة على الاستيراد من احتياطنا للصرف، لأن فإن جزءً كبيرا من وارداتنا متأتية من منطقة الأورو.

2-الاقتصاد الفعلي:

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في الأسواق البترولية قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي يبلغ 3% عام 2007 مقابل 2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر بـــ 6 ، 3% مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007بـــ.44% ونتيجة لذلك بلغ النمو الاقتصادي إجمالا3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام(2006 انخفض ب 0.9٪ عام

2007مقارنة بعام 2006 وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام PIB ٪6,3وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية (زيادة بـــ 9,8٪) وقطاع الخدمات(زيادة 6,8٪)، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي» الهضاب العليا و الجنوب.

إن تطور الإنتاج وزيادة حجم الواردات في قطاع السلع والخدمات بحوالي 15٪ و بـــ - 0.7 ٪ بالنسبة للصادرات، أدى إلى تسجيل نمو في حجم إجمالي النفقات يقدر ب 9.4 ٪ مقارنة بعام 2006 ، تتوزع على 49.8 ٪ بالنسبة للاستهلاك النهائي الخاص بالأسر والإدارات العمومية و 50.2 ٪ بالنسبة لتراكم (إجمالي تراكم الأموال الثابتة + تقلبات المخزون.)

لقد ارتفع حجم الاستهلاك الأسر بنسبة 4,7% أي بوتيرة أسرع من النمو السكاني، ما يدل على تحسن متوسط الاستهلاك للفرد الواحد بأكثر من2.5 نقطة. كما زادت الاستثمارات عام 2007 بحوالي 9,8% ، ما يشكل نسبة استثمار تقدر بـــ25.4 % مقابل% 23.1 عام 2006

وتؤكد دراسة التوازن بين الادخار والاستثمار مرة أخرى على أن موارد الادخار هامة (إذ بلغ معدل الادخار % 57 عام) 2007 وأن مشاكل التعبئة الفعلية لهذه الموارد لصالح تمويل النمو لا تزال مطروحة، الأمر الذي يتطلب تحسينا في السنوات القادمة لأداء النظام المالي والمصرفي فيما يخص الوساطة بين الوكلاء القادرين على التمويل وأولئك الذين يحتاجون تمويلا.

اتسمت المالية العامة في فترة تنفيذ البرنامج بما يلي **[مجلة الجيش الوطني الشعبي – 2010 – ص6]**:

- زيادة وتيرة استهلاك قروض الدفع ، في إطار ميزانية التجهيز:

✓ ارتفعت وتيرة استهلاك القروض بنحو 40 ٪ .فبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي

✓ ارتفعت هذه النفقات من6 ٪ عام 1999 إلى 12 ٪ عام 2006 و 15 ٪ عام. 2007

✓ اتساع العجز في عمليات الخزينة، خارج صندوق تعديل الإيرادات.

وهذا نتيجة لتسارع وتيرة استهلاك قروض الدفع من جهة، ومن جهة أخرى موارد الميزانية القائمة على أساس 19 دولار للبرميل الواحد وقد أسفرت عمليات الخزانة عام 2007 ، عن عجز قدر ب 13.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، مقابل 7.7 ٪ في عام2006 ويعتبر هذا المستوى من العجز محتملا نظرا للوفرة التي يقدمها صندوق تعديل الإيرادات والتي ارتفعت نهاية شهر ديسمبر 2007 إلى3215 مليار دينار جزائري (أي ما يشكل 34 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بعد الاقتطاع عام 2007 ثم إلى 4000 دينار جزائري عام. 2008 هذه الاقتطاعات التي ارتفعت إلى 1454 مليار دينار جزائري قد استخدمت لتمويل جزء من عجز الخزينة في حدود 532 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 37 ٪ من العجز ولخفض الدين العام في حدود 922 مليار دولار منها608 مليار دينار جزائري بالنسبة لتسبيقات بنك الجزائر للخزينة.

3- المديونية العمومية :

في عام 2007 بمعالجة الدين العام الداخلي ، لاسيما من خلال الدفع المسبق للمدفوعات المسبقة لبنك الجزائر للخزينة. بلغ المبلغ الإجمالي لهذه العملية 608 مليار دينار جزائري ، منها 507 مليار دينار جزائري كدفع مقدم لتسبيقات بنك الجزائر إلى الخزانة لتجسيد عمليات الدفع المسبق للدين الخارجي. و 101 مليار دينار جزائري، في إطار دفع مسبق يعود لعام) 1993 المادة 23 من قانون المالية لسنة 1993 .

في 2007 ، تراجع اللجوء إلى الدين العام ب % 44 مقارنة بعام 2006 إذ انخفضت من 17.780مليار دولار إلى 44. 10 مليار دولار على التوالي، فيما انخفض عام 2008 إلى حدود 7.33 مليار دولار.

إن التمويل الداخلي للاقتصاد الذي استمر في عام 2007 أبقى على اللجوء إلى الدين الخارجي شبه مستقر مقارنة مع عام 2006 فقد ارتفع اللجوء إلى الدين الخارجي من 880 مليون دولار في عام 2006 إلى 910 مليون دولار في عام

. 2007هذا التغير الطفيف إنما يعود لآثار التعادل النقدي للأورو/والدولار وكذا قيمة القروض القديمة للوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق السعودي للتنمية.

4-الفلاحة والتنمية الريفية [مجلة الجيش الوطني الشعبي – 2010 – ص12]:

تم إنشاء إستراتيجية تنمية مستدامة عام 2006 للتجديد الريفي وعام 2008 بخصوص تجديد الاقتصاد الفلاحي :

تجديد الاقتصاد الفلاحي (2009 - 2013) بوصفها إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة الفلاحية ترمي خصوصا إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتتركز هذه الإستراتيجية حول المحاور السياسية الخمسة التالية:

- ترقية البيئة المحفزة للاستغلال الزراعي والمتعاملين في مجال الزراعة الغذائية وسياسة الدعم المعتمدة.
- تطوير أدوات الضبط خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك » SYR-PALAC « وتأمين منتجي الثروات (المزارعين، المربين ، الصناعيين المختصين في الزراعة الغذائية .)
- إقامة 10 برامج لتكثيف الإنتاج وبرامج متخصصة :الحبوب والحليب والبطاطس والزيت والتمور البذور والزرع واللحوم البيضاء والحمراء والاقتصاد في الماء والأقطاب الزراعية والتوزيع.
- عصرنة إدارة زراعية، وتعزيز المؤسسات العمومية الفاعلة (إدارة الغابات، مصالح البيطرية، ومصالح الصحة النباتية ، تسجيل العلامات.)

التجديد الريفي [الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء– 2008 – ص377] : تعزز من خلال برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013)، هذا الأخير يرمي إلى إعطاء إطار وكيفيات إعادة الحيوية تدريجيا إلى المناطق الريفية من خلال الإنعاش المتعدد والمتنوع لنشاطاتها الاقتصادية بواسطة تعميم للمشاريع الريفية المدمجة PPDRI يرمي برنامج دعم التجديد الريفي من أربع برامج موحدة:

- عصرنة القرى و« القصور « بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية.

- تنويع النشاطات الاقتصادية.
- الحفاظ وتثمين المواراد الطبيعية.
- حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

بخصوص النتائج، عرف قطاع الزراعة نموا متطوارا % 1.9 عام2005 و % 4.9 عام 2006 و 5% عام 2007 تشكل 8% من الدخل المحلي الخام أطلقت الحكومة عام 2000 المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفيPNDAR والذي من بين أهدافه ضمان الأمن الغذائي للبلاد وترقية مداخيل التشغيل في المناطق الريفية والتسيير بطريقة مستدامة للمواراد الطبيعية الهشة.

تنفيذ المخطط الوطني للتنمية و التجديد الريفي مما مكن من زيادة المخزون الشجري بين 1966 و 2006 ، تضاعف هذا المخزون لينتقل من 517000 هكتار إلى ما يقارب 1 مليون هكتار، إنتاج البذور المحقق عام 2007 وصل43 مليون قنطار ثم 30 مليون قنطار عام 2006 و 23 مليون قنطار عام 2005 إنّ إنتاج البطاطا عرف عدم الاستقرار خلال الفترة (2005 - 2007 فائض إنتاج متبوع بندرة إنتاج) في جويلية 2008، الفائض في الإنتاج شكل موضوع تدخل السلطات العمومية من خلال إقامة نظام ضبط جديد :نظام ضبط المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك 23)SYR-PALAC(ألف طن من البطاطا تم تخزينها لضمان استقرار السوق وتعزيز المنتج والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. بخصوص تنفيذ برنامج دعم الريفي 2013 PSSR - 2007 ، تمّ تشكيل6 510 PPDRI في أكتوبر 2008 في 131 1 بلدية و 149 4 محل مما يعني059 2738 بيت.

5. قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة [الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – 2008– ص 402] :

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى 2008 نسبة تقدم بلغت 86,57 %في إن شاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.و تقدر المساهمة في إجمالي الناتج المحلي باستثناء المحروقات في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 و 2005 بنسبة76,74%

ولقد وضح إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 ، القواعد الأساسية لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تم تعزيز وضوح بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية عن طريق إعداد و إصدار الحكومة 46 نصا تنفيذيا. و تقدر وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنويا بمعدل24.000 مؤسسة.

تطور القطاع (EMP) خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008

لوحظ مع نهاية سنة ، 2007أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قد بلغ 293.940 مؤسسة، توظف 1.064.980 عامل بصفة دائمة.و تم إنشاء 24.140 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة جديدة سنة 2006 ، أي بنسبة نمو قدرها.% 8,9 ، وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مع نهاية شهر ديسمبر2008 ، 320.000 مؤسسة توظف 1.150.180 عامل.

وقد بدأت نتائج البرنامج الوطني للتأهيل تتجسد حيث تم تسجيل 3.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للاستفادة من مكونات البرنامج .كما وقعت 249 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بروتوكولات اتفاق للاستفادة من مسارات التشخيص وعمليات التأهيل.

فيما يتعلق بالوساطة المالية، يؤكد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسط FGAR على الرغم من وجود عراقيل خارجية صعبة متعلقة بممارسات مصرفية تعيش تحولات كبيرة، حضوره في دعم الحصول على القروض المصرفية .إذ تمت معالجة 249 ملف ضمان، مع نهاية شهر جويلية 2008 ، بمبلغ إجمالي قدره 7,7 مليار دينار جزائري مقابل مبلغ إجمالي قدره 21 مليار دينار جزائري من القروض المصرفية التي تم التقدم بطلبها، وذلك بخلق 16.450 منصب شغل. ومنح صندوق ضمان القروض للاستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME مع نهاية شهر جوان 2008 ، 91 ضمان بمبلغ إجمالي قدره 1,2

مليار دينار جزائري مقابل مبلغ إجمالي قدره 2,5 مليار دينار جزائري من القروض المصرفية التي تم التقدم بطلبها، و ذلك بخلق 1568 منصب شغل.

➢ الأعمال المسطر انجازها **[مجلة الجيش و.ش – 2010]**:

- مراجعة و تعزيز الجهاز القضائي و التنظيمي الذي يؤطر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير خدمات مالية تتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشكيل مجموعة عمل للتشاور بين الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPM (وجمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF وكذا البنوك والمؤسسات المالية.
- تعزيز جهازي الضمان (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR وصندوق ضمان القروض لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

6– قطاع الأشغال العمومية [مجلة الجيش .و.ش – 2010–ص9]:

ذكر وزير الأشغال العمومية آنذاك عمار غول في جلسات الاستماع الرمضانية لفخامة الرئيس في عرضه بالعوامل الرئيسية للإستراتيجية القطاعية في أفق 2030 التي تتوخى تجسيد هدفين رئيسيين: الحفاظ على المنشآت القاعدية الموجودة و عصرنتها من خلال إنجاز عدة مشاريع مهيكلة مرتبطة بالخيارات الكبرى في مجال تهيئة الإقليم، وقد مكنت الإستراتيجية المعتمدة في قطاع الأشغال العمومية بتسجيل خلال البرنامج الخماسي السابق 2005–2009 نتائج معتبرة لاسيما على ضوء تعزيز النشاطات التي بوشرت في 1999 في إطار تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004.

ويؤكد كل من تقييم الحصيلة المادية للبرنامج الخماسي 2005–2009 والنتائج المسجلة أهمية الإنجازات المحققة خلال العشرية الماضية و المتمثلة فيما يلي:

- صيانة وتطوير خط إجمالي يفوق 67.389 كلم موزع عبر كامل التراب الوطني (الشمال و الهضاب العليا و الجنوب) منها 41.277 كلم من أعمال الصيانة (طرق وطنية طرق ولائية و طرق بلدية) و 26.092 كلم من أعمال التطوير (عصرنة و بناء جديد و تطوير...).
- مباشرة وتسليم عدة أجزاء من الشبكة الأولى للطرق السيارة (الطريق السيار شرق-غرب والطريق الجانبي لجنوب العاصمة) في بلدنا بخط إجمالي يعادل 1.920 كلم، إضافة إلى 415 كم الطرق العابر للصحراء.
- إنجاز 1250 منشأة فنية (بناء جديد إعادة تأهيل و صيانة) ووضع المعالم على مستوى 2000 كلم من الأرضية في الجنوب الكبير، وإنجاز 37 منشأة فنية باطنية من نوع "أنفاق".
- إنهاء قرابة 200 دراسة تخص الطرق و الطرق السيارة و المنشآت الفنية.
- إنجاز 11 ميناء و مرفأ صيد وتعزيز 21 منشأة مينائية.
- بناء وتجهيز 500 دار لصيانة الطرقات من أجل الصيانة المستمرة لشبكة الطرقات.

وبشأن الانعكاسات الإيجابية لبرنامج الاستثمار العمومي 2005-2009 تمت الإشارة أساسا إلى إنشاء مناصب شغل جديدة و تعزيز الأداة الوطنية للإنجاز و الهندسة بإنشاء 3.500 مؤسسة جديدة و 400 مكتب دراسة في مجال الأشغال العمومية إلى جانب تحسين حركة نقل مستعملي الطرقات.

خاتمة:

برنامج دعم النمو الأول هو برنامج متوسط الأجل يشمل خمس سنوات، تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 ويعتمد على رفع مخصصات الحماية الاجتماعية ودعم القطاع الإنتاجي، وعلى رأسه القطاع الفلاحي والصيد البحري وكذا تحسين

الخدمات في مجالات الري والنقل والهياكل القاعدية ،فضلا عن تحسين ظروف الحياة ،وتفعيل التنمية الاقتصادية المستديمة ، وتنمية الموارد البشرية ،وهذا عن طريق مجموعة من الإجراءات وتدابير الإصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار قصد دعم المؤسسات، في ظل توفر طلب فعال تضمنه النفقات الاستثمارية للدولة والتي خصص لها غلافا ماليا معتبرا ،لابد من أن ننوه إلى نقطتين جد هامتين لا يمكن تجاوزهما، تتعلق الأولى بالمعايير التي تمت مراعاتها لاختيار المشاريع التي تكون ضمن البرنامج، أما الثانية فتتعلق بالسياسات المرافقة لتنفيذ البرامج، وهو ما يجعل من دراسة الآثار المترتبة عنه لا يخرج عن مدى نجاح القائمين عليه، في بلوغ أهدافهم وأهمها: الأثر على النمو الاقتصادي و الأثر على التشغيل وكذا الأثر على التوازن الجهوي.

نتائج الدراسة: من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

–تستهدف الإستراتجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول مكافحة الفقر، عن طريق النفقات التحويلية، أي أنها تكافح الفقر ليس عن طريق زيادة الأجور، وإنما عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية.

–تستهدف الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول الحماية الاجتماعية، وعليه فإن الحكم على فعاليتها يكون من خلال تقييم مدى التقدم في مجال الحماية الاجتماعية بالدرجة الأولى.

–ما يعاب على الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول أنه قد تم تصميم إستراتيجية تقوم على التحكم في كتلة الأجور، إلا أنه قد تم التراجع عن هاته الإستراتيجية بفعل ضغط النقابات العمالية.

قائمة المراجع:

1. جمال يرقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر2011.

2. محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر"حالة ولاية المدية "– رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف 2006م ، ص 194

3. بوفليح نبيل – أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة "دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001،2004 المطبق في الجزائر" – جامعة الشلف – 2005.

4. زرنوح ياسمينة – إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الجزائر2006.

المجلات والملتقيات ومواقع الانترنت:

1. مجلة الجيش الوطني الشعبي عدد 566 الصادرة بتاريخ سبتمبر 2010 – جلسات الاستماع الرئاسية – الحصيلة السنوية والمشاريع المبرمجة والآفاق عرض عام للاقتصاد الوطني .

2. ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل – مداخلة السيـــــــد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي– الأربعاء 09 جوان 2010.

3. مصالح الوزير الأول – ملحق بيان السياسة العامة – أكتوبر 2010، ص10، الموقع www premier-Ministère. Gov. dz ليوم 2011\04\27.

4. ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل –رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى المشاركين – محملة من www.djelfa.info يوم 2011\04\17.

5. الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – نوفمبر 2008م، www premier-Ministère gov dz ليوم 2011\04\27.